

Distr.: General
24 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مورينجون (إكوادور)
ثم: السيد ليون غونساليس (نائب الرئيس) (كوبا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة بإحدى لغات العمل وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit .(srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

(A/AC.109/2013/14؛ A/AC.109/2013/L.7)

٢ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأن وفود الأرجنتين، وإسبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنغولا، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وتركيا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغانا، وغواتيمالا، وقبرص، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وموريتانيا، وناميبيا أبدت رغبتها في المشاركة في نظر اللجنة في هذا البند. واسترعى الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدها الأمانة العامة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2012/14) وإلى مشروع قرار بشأن المسألة (A/AC.109/2013/L.7).

الاستماع إلى مقدّمي الالتماسات

٣ - الرئيس: قال إنه طبقا للممارسة الاعتيادية للجنة، سيُدعى مقدّمو الالتماسات إلى اتخاذ أماكنهم إلى طاولة الالتماسين ثم انسحابهم بعد الإدلاء ببياناتهم.

٤ - السيدة هالفورد (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قالت إن شعب جزر فوكلاند مارس حقه في تقرير المصير في آذار/مارس ٢٠١٣، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) بعقد استفتاء حول المركز السياسي للإقليم. وقد اقترحت الاستفتاء ونظمتها حكومة جزر فوكلاند. وقد وافقت المملكة المتحدة مسبقا على قبول النتيجة، على عكس حكومة الأرجنتين التي ما زالت ترفض الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية لسكان الجزر. وأضافت أن الاستفتاء راقبه فريق من ثمانية مراقبين دوليين مستقلين خلصوا إلى أنه كان حرا ونزيها؛ وكانت النتيجة واضحة، حيث أعرب ٩٩,٨

في المائة من الناخبين عن الرغبة في بقاء الإقليم إقليما بريطانيا في ما وراء البحار. ومضت قائلة إن العلاقة بين جزر فوكلاند والمملكة المتحدة ليست بالحالة الاستعمارية الشاذة التي تصفها الأرجنتين، بل هي علاقة عصرية يضطلع فيها سكان جزر فوكلاند بالمسؤولية عن شؤونهم الداخلية وتحترم فيها المملكة المتحدة رغباتهم. وحيث أن الأمم المتحدة لم تنكر أبدا بشكل صريح حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير، فإن لشعب فوكلاند الحق الذي لا لبس فيه في تقرير مستقبله وفقا للمادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥ - وواصلت حديثها قائلة إنه إثر الاستفتاء، تنقل جميع الأعضاء المنتخبين في الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند على نطاق واسع في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، والولايات المتحدة، وأوروبا، ملتهمسين التأييد لحق سكان الجزر في تقرير المصير. وأضافت أنه جرى الإعراب عن تأييد جماهيري واسع النطاق لذلك الحق، وخاصة في عدة بلدان من منطقة البحر الكاريبي. وأعربت عن أملها في أن يكون قد أحرز بعض التقدم في دحض الصورة الأحادية الجانب التي تروجها الأرجنتين وفي أن ينظر عدد أكبر من الأشخاص في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك أعضاء اللجنة، إلى سكان الجزر على أنهم شعب شرعي ذو حقوق مشروعة.

٦ - وأعربت عن أسفها لأن الأرجنتين تواصل نشر المعلومات المضللة والدعوة إلى مفاوضات حول السيادة، ومع ذلك فإن من الواضح أن الأرجنتين لن تقبل إلا بنتيجة واحدة، حيث أن تعديل عام ١٩٩٤ لدستور الأرجنتين ينص على أن الجزر أرجنتينية. وظلت حكومة الأرجنتين تُصر على أنه يتعين على المملكة المتحدة أن تمتثل لقرارات

دول أعضاء معينة على حساب رغبات الشعب الذي من المفترض أن تساعد. وأضاف أن حق تقرير المصير جزء لا يتجزأ من عملية إنهاء الاستعمار وأن من حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تشارك في جميع المناقشات المتعلقة بمسئلتها.

٩ - واسترسل قائلاً إن عددا من البلدان يسعى إلى حرمان سكان جزر فوكلاند من حقوق الإنسان الأساسية بتأييده لمطالبة الأرجنتين بالسيادة على الجزر. ومع أنه يحق للبلدان ذات السيادة أن يكون لها أي آراء تريد، وإن كانت غير صائبة، فإن اللجنة ليست مخولة تسوية المنازعات المتعلقة بالسيادة - بما في ذلك النزاع القائم بين المملكة المتحدة، وهي الدولة القائمة بالإدارة، والأرجنتين، الطامحة إلى أن تكون دولة استعمارية - أو أن تقرر أنه ليس لأي إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الحق في تقرير المصير. ولذلك، يتعين على اللجنة أن تحترم رغبات سكان جزر فوكلاند، على النحو الذي أعربوا عنه، بديمقراطية ووضوح، في الاستفتاء الأخير، ببقاء الإقليم إقليمًا بريطانيًا في ما وراء البحار.

١٠ - ومضى قائلاً إن المطالبة البريطانية بالسيادة على جزر فوكلاند تعود إلى عام ١٧٦٥، قبل عقود من إنشاء جمهورية الأرجنتين؛ ولم يجرِ التخلي عن تلك المطالبة أبداً. وأشار إلى أنه عندما أرسلت حامية عسكرية أرجنتينية إلى جزر فوكلاند في عام ١٨٣٢، احتجت المملكة المتحدة فوراً، وطردت الحامية. إلا أن السكان المدنيين، ومنهم بعض الأرجنتينيين، شجّعوا على البقاء. وأضاف أن اتفاقية التسوية، التي صدقت عليها في عام ١٨٥٠ حكومتا بريطانيا والأرجنتين سوّت تسوية شاملة الخلافات القائمة. وأوضح أن الحجة التي تقدمها حكومة الأرجنتين ومؤيدوها بأن شعب جزر فوكلاند ليس له الحق في تقرير المصير يقوم على مجموعة من الجوانب التاريخية غير الدقيقة والباطلة والتعميمية.

غير ملزمة من قرارات الأمم المتحدة تتعلق بالمسألة، وتتجاهل في الوقت نفسه أن الأرجنتين لم تمثل في عام ١٩٨٢ لقرارين ملزمين من قرارات مجلس الأمن يدعو إلى وقف المعارك وانسحاب القوات المسلحة الأرجنتينية من الجزر. وقد كانت لذلك الغزو غير القانوني تكاليف بشرية باهظة وأثر كبير على مسألة السيادة. واسترسلت قائلة إن حكومة الأرجنتين استنكرت الأعمال الدكتاتورية العسكرية في عام ١٩٨٢، ومع ذلك فهي تواصل الاحتفال بالذكرى السنوية للغزو بالتجمعات والعروض العسكرية.

٧ - ومضت قائلة إن تعداد عام ٢٠١٢ لسكان جزر فوكلاند أظهر أن السكان ينحدرون من ٥٧ بلداً مختلفاً، منها الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وألمانيا، وشيلي، والفلبين، ونيوزيلندا. وأضافت أن أكثر من نصف السكان يعتبرون أنفسهم من جزر فوكلاند أولاً وبريطانيين ثانياً، معبرين بذلك عن أن لهم هويتهم وطريقة عيشهم الذاتيتين الفريدتين. وأردفت قائلة إنه رغم الجهود التي تبذلها حكومة الأرجنتين لإدخال الاضطراب على طريقة عيش سكان الجزر، من ذلك المرسوم الرئاسي ٢٥٦/٢٠١٠، الذي سعى إلى أن يقيد بشدة النشاط الاقتصادي والنقل البحري المشروعين في مياه الجزر، فقد ظل شعب جزر فوكلاند ينمي اقتصاده. ومضت قائلة إن سكان جزر فوكلاند يشعرون بخيبة أمل لأن حكومة الأرجنتين قد عرضت عن جهود تنمية التعاون في طائفة من المجالات ذات الفائدة المتبادلة، كإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي. وأعربت عن أملها في أن يستمع المجتمع الدولي واللجنة إلى رغبات شعب جزر فوكلاند.

٨ - السيد سامرز (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إن اللجنة أخفقت في الاضطلاع بمسؤوليتها عن مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية على تحقيق مركز سياسي يكون مقبولاً بالنسبة لها لأنها تمنح الأولوية لمصالح

١١ - ومضى قائلاً إن الأرجنتين لم تملك أبدا جزر فوكلاند، رغم أن من الواضح أنها تطمح إلى ذلك. ولم يكن للجزيرة أبدا سكان أصليون، كما أن حالتها لا تشبه معظم الحالات الاستعمارية، ومنها حالة الأرجنتين، التي ذُبح فيها السكان الأصليون على يد المستعمرين الأوروبيين الغزاة، أجداد المواطنين الأرجنتينيين المعاصرين. وأوضح أن جزر فوكلاند إقليم بريطاني منذ قرابة ٢٥٠ سنة وجرت عملية الاستيطان فيها بصورة مستمرة وفي كنف السلام تحت الإدارة البريطانية طيلة أكثر من ١٨٠ سنة. ولم تكن هناك عمليا تقييدات لعملية الهجرة إلى جزر فوكلاند إلا بعد غزو الأرجنتين غير القانوني الثاني في عام ١٩٨٢. وضوابط الهجرة القائمة حاليا غير منحازة وغير تمييزية.

١٢ - وواصل حديثه قائلاً إن من المتوقع من أعضاء اللجنة أن يطرحوا جانبا تحالفاتهم وصدقاتهم الجغرافية السياسية وأن يؤيدوا حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أن تختار وضعها السياسي بصرف النظر عن المطالبات المتنافسة. وقد أخفقت اللجنة في الاضطلاع بواجبها، باعتبارها هي، طيلة العشرين سنة الماضية. وحث اللجنة على أن تبحث وتعالج أسباب ذلك الإخفاق، وعلى زيارة الأقاليم المعنية. وأردف قائلاً إن المملكة المتحدة، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، قد أعلنت أنه ليس لديها أي اعتراض على تلك الزيارة وأنها لن تفرض أي شروط في ما يتعلق بتركيبة الوفد. ولذلك، كرر دعوة أعضاء اللجنة إلى زيارة الجزر حتى يمكنهم تقييم الحالة بأنفسهم.

١٣ - السيد بيتس: قال إن السياسة البريطانية في ما يتعلق بالمركز القانوني والسياسي لجزر مالفيناس، التي تحتلها بصورة غير قانونية، يقوم على أساس "رغبات" الذين يقيمون هناك. إلا أن تلك الرغبات لا تشكل، بموجب القانون، أساسا للسيادة عندما يعبر عنها سكان إقليم هو محل نزاع على السيادة. وأضاف أن لا الأمم المتحدة ولا الأرجنتين

لتوطيد سيادتها على الجزر، التي مارسها إسبانيا بدون انقطاع منذ عام ١٧٦٧. وفي عام ١٨٢٣، أعطى والي بوينس آيرس امتيازاً تجارياً في جزر مالفيناس إلى خورخي باشيكو، أحد معاوني لويس فيرنيت، مانحاً إياه حقوقاً للفلاحة وصيد الأسماك مقابل إعادة تشييد المباني التي أقامها الإسبان وجعلها صالحة للسكنى. وقد أنفق لويس فيرنيت بسخاء، من ماله الخاص لاقتناء السفن، ودفع أجور القوة العاملة والتأمين، واقتناء المشتروات الزراعية وغيرها بغية توسيع نطاق مشاريعه التجارية في كامل أنحاء أرخبيل مالفيناس، بما في ذلك جزيرة دي لوس إستادوس. واسترسلت قائلة إن مرسوما صدر في عام ١٨٢٣ استجاب لطلب تزويد الشركة بالأسلحة والذخيرة والمدافع للدفاع عن الإقليم من عمليات توغل السفن الأجنبية، لقاء إجراء مسح من أجل إقامة حدود سندات الملكية. وأوضحت أنه نتيجة لتواصل جهود التنمية الاقتصادية في جزر مالفيناس ومرسوم صادر في عام ١٨٢٨. يمنح إعفاءات من الضرائب، وحقوق صيد خالصة للمستوطنين، بلغ عدد السكان الدائمين بالأرخبيل أكثر من ١٠٠ في أقل من سنتين. وكان سكان الجزر الخاضعين للولاية القضائية لحكومة بوينس آيرس يصدرون منتجات مثل جلود الحيوانات، واللحوم والأسماك المحفوظة إلى أمريكا الشمالية وأوروبا.

١٨ - وواصلت حديثها قائلة إن لويس فيرنيت رسخ، في الفترة بين عامي ١٨٢٤ و ١٨٣٢، سيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر، لكن المستوطنة المتعددة الجنسيات التي أنشأها قد حلت محلها مجموعة سكانية ووطنها البريطانيون ابتداء من عام ١٨٣٣، ومنعت الحكومة البريطانية الأرجنتين من الحصول على حقوق ملكية في الجزر. وأعربت عن اقتناعها بحقوق بلدها السيادية في جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش

عليه الحكومة البريطانية وأنه لا يوجد فصل للسلطات بين فروع الحكم في الجزر. وأضاف قائلاً إن لعدد من أعضاء الجمعية التشريعية مصالح مالية في الاستغلال غير القانوني للمناطق البحرية المحيطة بالأرخبيل المتنازع عليه. وأشار إلى أن بضعة أشخاص من ذوي الامتيازات، سعيًا منهم لحماية مصالحهم الاقتصادية في المنطقة، يمنحون الحكومة البريطانية ذريعة لرفض قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمسألة جزر مالفيناس ونداءات المجتمع الدولي المتكررة لإيجاد حل للنزاع على السيادة يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض.

١٦ - واسترسل قائلاً إن سكان الأرخبيل بريطانيون بلا منازع، إلا أن الجزر ليست بريطانية. وليس لهؤلاء السكان حق التحكيم في المناقشات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة حول السيادة على الإقليم. وأردف قائلاً إن الأرجنتين لا تسعى إلى وضع هوية سكان الجزر، أو طريقة عيشهم، أو حقهم في امتلاك الأصول، أو القيام بنشاطات اقتصادية، أو التحدث بلغتهم؛ وفي الواقع، فإن الأرجنتين، سبق أن اضطلعت، بموجب أحكام البيان المشترك لعام ١٩٧١، بالمسؤولية عن جميع الخدمات الأساسية التي يتطلبها سكان مالفيناس، بما في ذلك الوقود والرعاية الطبية والتعليم والرحلات الجوية إلى البر الرئيسي. وأضاف أن المملكة المتحدة تؤكد أنه ليس لديها أي شك في سيادتها على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية، ومع ذلك، فإن الحكومة البريطانية أجرت في الستينات والسبعينات مناقشات مع الأرجنتين حول نقل السيادة على تلك الجزر والمناطق المحيطة بها لصاحب السيادة الحقيقي، جمهورية الأرجنتين. واختتم حديثه قائلاً إن الطريقة الوحيدة لتسوية الوضع هي إعادة فتح المفاوضات الثنائية.

١٧ - السيدة فيرنيت: قالت إنها حفيذة لويس فيرنيت، أول قائد سياسي وعسكري لجزر مالفيناس، عينته حكومة بوينس آيرس في عام ١٨٢٩، في إطار جهود الأرجنتين

العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة حتى الآن، أنه لم يُشرع في إجراء أية مفاوضات دبلوماسية مباشرة بين الطرفين. وأعرب عن تأييد بلده القوي للحقوق السيادية المشروعة لجمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر، ويرى أن المفاوضات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هي السبيل الوحيد لحل النزاع. وأعرب عن أمله في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء على غرار القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع.

٢٢ - السيد تيمرمان (المراقب عن الأرجنتين)، وزير الخارجية وشؤون العباداة في جمهورية الأرجنتين، قال إن النزاع الاستعماري الذي بدأ منذ ١٨٠٠ عام، عندما طردت قوة بحرية بريطانية السلطات الأرجنتينية الشرعية والسكان الأرجنتينيين من جزر مالفيناس في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣، ما زال بدون حل. وأضاف أن ذلك العمل العدواني الذي لا مبرر له من جانب الامبراطورية البريطانية الموجه ضد جمهورية جديدة في أمريكا اللاتينية تجمعها بها علاقات دبلوماسية سلمية منذ عام ١٨٢٥، جرى القيام به في إطار سياسة توسعية وأضرّ بالسلامة الإقليمية للأرجنتين. وأردف قائلاً إن من العجيب أن ذلك الأثر الباقي من الاستعمار ما زال قائماً في القرن الحادي والعشرين، على بعد ١٤ ٠٠٠ كيلومتر من لندن. واسترسل قائلاً إن رئيس الوزراء البريطاني، في عام ١٨٢٩، درس جميع الوثائق المتعلقة بجزر مالفيناس وخلص إلى أنه ليس من الواضح أنه كان لبلده في أي وقت من الأوقات سيادة على تلك الجزر. وعندما أحرزت الأرجنتين على استقلالها، كانت جزر مالفيناس جزءاً من أراضيها، وفي الواقع؛ فقد كتب الجنرال خوسي دي سان مارتين إلى السلطات الأرجنتينية في عام ١٨١٦ طالباً تعزيزات من جزر مالفيناس للجيش الذي كان

الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. ودعت اللجنة إلى تشجيع قيام حوار بناء بين المملكة المتحدة والأرجنتين من أجل إيجاد حل سلمي لحالة استعمارية تشكل إهانة للقارة الأمريكية.

مشروع القرار A/AC.109/2013/L.7: مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

١٩ - السيد إيرازوريس (شيلي)، قدم مشروع القرار A/AC.109/2013/L.7 باسم مقدميه فقال إن النص يعترف بأن المسألة قيد النظر تتعلق بوضع استعماري خاص وفريد ومحدد يختلف عن الأوضاع الاستعمارية الأخرى نتيجة للنزاع على السيادة بين دولتين. والطريقة الوحيدة لإنهائه هي عن طريق تسوية تتفاوض بشأنها حكومتا الطرفين. ولذلك، يطلب مشروع القرار من الطرفين تدعيم عملية الحوار والتعاون باستئناف المفاوضات من أجل إيجاد حل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

٢٠ - وأضاف أن المسألة هامة بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية، مثلما تدل على ذلك البيانات المعتمدة في شتى المنتديات الإقليمية والتي تكرر تأكيد دعمها لحقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع على السيادة. وأردف قائلاً إن من الأمثلة على تلك البيانات القرار الذي اتخذته مؤخرًا الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية ((AG/DEC.72 (XLIII-O/13))، وبلاغ خاص اعتمده جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعت فيه كلا الطرفين إلى استئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة.

٢١ - وواصل حديثه قائلاً إن استمرار الأوضاع الاستعمارية في القرن الحادي والعشرين يشكل مفارقة تاريخية لا بد لها أن تنتهي. وقال إن شيلي ترى أن من المؤسف، بصرف النظر عن الوقت الذي انقضى والقرارات

٢٠١٣، دعت إلى استئناف المفاوضات، كما دعا إلى ذلك رؤساء الدول والحكومات المشاركين في مؤتمر القمة الثالث لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، الذي عقد في ليما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأضاف أن النزاع الاستعماري الشاذ وعناد المملكة المتحدة أزعجا العديد من البلدان ودفعوا بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الانتصار لقضية الأرجنتين.

٢٥ - وواصل حديثه قائلاً إن الحكومة البريطانية، في محاولة لوصف المحتلين الاستعماريين بالضحايا، والبلد الذي وقع تجريده من جزء من أراضيه بالمعتدي، أجرت ما يسمى باستفتاء لتقرير المصير، صوّت فيه، حسب ما كان متوقعا، المواطنون البريطانيون المقيمون في جزر مالديف والبالغ عددهم ١٥٠٠ شخص، لفائدة الحفاظ على الوضع الاستعماري. وأوضح أن تلك المبادرة لم تدعُ إليها الأمم المتحدة أو تُقرّها ولم توفد أية دولة مراقبين رسميين، رغم الجهود الكبيرة التي بذلها الدبلوماسيون البريطانيون. وفي حين رفضت حكومات المنطقة ذلك الاقتراح غير المشروع على أنه مناورة سياسية لن تضع نتيجة حدا للنزاع على السيادة، سعت المملكة المتحدة إلى إضفاء الشرعية على تلك الاستراتيجية غير القانونية بالاستناد إلى حق الشعوب في تقرير المصير. إلا أنه ينبغي عدم التلاعب بذلك المبدأ، الذي تحترمه الأرجنتين كثيرا، لإدامة وضع حاكت فصوله دولة استعمارية. وأضاف أن حق تقرير المصير لا ينطبق على أي جماعات بل على "الشعوب" فقط ولا يمكن استخدامه لتقويض الوحدة السياسية والسلامة الإقليمية لأية دولة. وأوضح أنه لا يوجد أي قرار للأمم المتحدة يتعلق بمسألة مالديف يشير إلى مبدأ تقرير المصير كما أن الجمعية العامة رفضت صراحة المقترحات البريطانية بإدراجه في القرار ٢١/٤٠. وأردف قائلاً إن الأمم المتحدة أعادت دائما تأكيد أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على مسألة جزر مالديف.

بصدد تكوينه للقتال من أجل تحرير المنطقتين المعروفتين حاليا بشيلي وبيرو.

٢٣ - وواصل حديثه قائلاً إن المملكة المتحدة امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ولم تمثل لقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة، البالغ عددها ٤٠ قرارا، والتي تحثها على تسوية المسألة بالتفاوض مع الأرجنتين. وأردف قائلاً إن الحكومة البريطانية، في محاولة منها لتبرير وجودها العسكري في جنوب المحيط الأطلسي واستيلائها غير المشروع على موارد طبيعية متجددة وغير متجددة، بما يتنافى والقرار ٤٩/٣١، ما زالت تستند زيفا إلى مبدأ تقرير المصير وترفض الدخول في حوار مما يتنافى مع واجب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، بتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية. وأضاف أن حكومة بلده على استعداد لاستئناف المفاوضات المتعلقة بالسيادة التي أحرقت في أواخر الستينات وفي السبعينات، ولكن فقط على أساس نفس الشروط الثنائية التي وافقت عليها المملكة المتحدة في عام ١٩٦٦.

٢٤ - ومضى قائلاً إن العديد من أعضاء المجتمع الدولي يؤيد حقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالديف، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وأوضح أنه بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، فقد أعربت دول أفريقية عن دعمها في إعلان مالابو الذي اعتمد في شياط/فبراير ٢٠١٣ في مؤتمر القمة الثالث المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية. وأردف قائلاً إن الدول المشاركة في الاجتماع الوزاري السابع لمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، المعقود في مونتيفيديو في كانون الثاني/يناير

غير المتمتعة بالحكم الذاتي الـ ١٥ غير جبل طارق ومالديناس بينما أيدت الأرجنتين ٨١ في المائة من تلك القرارات. وفي الواقع، فإن المملكة المتحدة لم تؤيد إنشاء اللجنة عام ١٩٦١.

٢٨ - ومضى قائلاً إن المملكة المتحدة دولة استعمارية، في حين أن الأرجنتين ديمقراطية عصرية تحترم حقوق الإنسان. وأضاف أن مسألة جزر مالديناس هي مسألة تتعلق بالسلامة الإقليمية وليس بتقرير المصير. فالإقليم والمناطق المتنازع عليها تشمل أكثر من ٣ ملايين كيلومتر مربع، وهي مساحة أكبر بـ ١٢ مرة من مساحة المملكة المتحدة وهي إلى حد كبير غير أهلة بالسكان. والتفسير الوحيد لاستمرار المملكة المتحدة في احتلال جزر مالديناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر هو قيمتها الاستراتيجية والاستيلاء غير القانوني على مواردها الطبيعية. وكرر تأكيد العرض الذي قدمته الرئيسة فيرنانديس دي كيرشنر باستئناف الحوار مع الوزير البريطاني للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بدون شروط مسبقة أو مطالبات. وأعرب عن الأسف لعدم حضور ممثل المملكة المتحدة لهذه الجلسة. وفي الختام، طلب من اللجنة أن تطلب إلى الأمين العام أن يبحث سلطات المملكة المتحدة، في إطار مهمة المساعي الحميدة التي أوكلتها له الجمعية العامة، على التعاون مع عملية التفاوض.

٢٩ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2013/L.7.

٣٠ - السيد ليون غونزاليس (كوبا): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤيد تأييداً كاملاً حقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع حول السيادة على جزر مالديناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وأشار إلى أن

حيث أنها لا تتعلق بشعب يعيش تحت السيطرة والهيمنة والاستغلال الأجنبية؛ بل بوضع استعماري خاص وفريد بسبب النزاع على السيادة بين الدولتين العضوين.

٢٦ - ومضى قائلاً إن المملكة المتحدة، إثر احتلالها لجزر مالديناس في عام ١٨٣٣ وطرد السكان الأرجنتينيين والسلطات الأرجنتينية منها، قامت بتوطين سكانها المستعمرين وفرضت ضوابط شديدة على الهجرة إلى الجزر. وفي الواقع، فإن لندن استمرت في تحديد عدد سكان الإقليم وتركيبتهم وفقاً للحاجات الاقتصادية والإدارية لـ "حكومتها" في الجزر. وأضاف أن سكان مالديناس هم الوحيدون الذين لهم الحق في الحصول على الأراضي؛ أما الأشخاص من غير المقيمين الذين يرغبون في شراء أراضي فيتعين عليهم تقديم طلب للحصول على ترخيص من الحاكم البريطاني غير الشرعي.

٢٧ - وواصل حديثه قائلاً إن المملكة المتحدة بيّنت مؤخرًا المدى الحقيقي لدعمها لمبدأ تقرير المصير عندما رفضت الانضمام إلى توافق الآراء حول إعادة بوليفيزيا الفرنسية إلى قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأوضح أن الدعم البريطاني لمبدأ تقرير المصير يستند إلى اعتبارات استراتيجية، تبينها حالتا أرخبيل شاغوس وجبل طارق. فالحكومة البريطانية لم تستشر سكان هونغ كونغ عندما أعيد ذلك الإقليم إلى الصين، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار رغبة السلطات المنتخبة بصورة ديمقراطية في جزر تركس وكايكوس عندما علق، في عام ٢٠٠٩، السلطات المحلية ونقلت السلطات إلى الحاكم. وعلى عكس ذلك، فإن الأرجنتين ما انفكت تؤيد جميع الشعوب التي تسعى إلى التحرر من الاستعمار ونيل الاستقلال، وتدافع بقوة عن حق تقرير المصير في جميع الحالات التي ينطبق فيها ذلك الحق. وأردف قائلاً إن المملكة المتحدة لم تؤيد ٨٨ في المائة من القرارات التي اتخذتها اللجنة في ما يتعلق بالأقاليم

٣٤ - واسترسل قائلاً إنه يتعين تسوية النزاع على السيادة سلمياً وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا الموضوع. ولهذا، ينبغي أن يقوم الأمين العام بمهمة المساعي الحميدة وفقاً لولايته ولميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بهذا الموضوع. ويتعين على المملكة المتحدة أن تدخل في حوارٍ جديٍّ مع الأرجنتين في أسرع وقتٍ ممكن وأن تقدم للجنة معلوماتٍ مستكملة عن الإجراءات التي تتخذ لهذا الغرض.

٣٥ - السيد فاليرو برسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده يواصل معارضته التاريخية للاستعمار ودعمه الكامل لحقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر مارشال الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بهذه الجزر. وأضاف أنه يجب استئناف المفاوضات الثنائية في أقرب وقتٍ ممكن من أجل إيجاد حلٍ سلمي وعادل ودائم للنزاع. وأردف قائلاً إن بلده يدين أيضاً الأنشطة الهيدروكربونية التي تقوم بها المملكة المتحدة من طرف واحد وبصورة غير قانونية على الجرف القاري للأرجنتين، وكذلك تمريناتها العسكرية التي تهدد السلام في المنطقة.

٣٦ - ومضى قائلاً إن المجتمع الدولي كرر دعوته إلى الحوار في العديد من القرارات والإعلانات. ففي البيان الخاص المتعلقة بجزر مالفيناس الذي اعتمده جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، (A/67/727)، أعرب رؤساء دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تأييدهم لحقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر وحثوا الطرفين على الامتناع عن الإجراءات الأحادية الجانب. وأضاف أن التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية أصدر بلاغاً خاصاً في آذار/مارس ٢٠١٣

الجماعة اعتمدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بلاغاً خاصاً بخصوص جزر مالفيناس (A/67/727)، دعت فيه الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات في أسرع وقتٍ ممكن من أجل إيجاد حلٍ للنزاع على السيادة.

٣١ - وتحدث بصفته ممثل كوبا فقال إن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية كانت وستظل جزءاً من الأراضي الوطنية للأرجنتين. وأضاف أنه يتعين على حكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة الدخول في مفاوضات في أسرع وقتٍ ممكن من أجل التوصل إلى حلٍ عادل ونهائي للنزاع على السيادة. وأعرب عن أمله في أن يضطلع الأمين العام بمهمة المساعي الحميدة وفقاً للولاية التي أوكلتها له الجمعية العامة.

٣٢ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إنه يتعين على الدول الأعضاء مضاعفة الجهود لتعزيز إنهاء الاستعمار وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. واسترسل قائلاً إن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء يعكس التأييد التام لموقف الأرجنتين ورغبتها في التوصل إلى حلٍ سلمي للنزاع على السيادة. وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) رسّخ مبدأي السلامة الإقليمية وتقرير المصير. وأردف قائلاً إن بلده ما برح يدافع بصلاية عن حق الشعوب في تقرير المصير إلا أنه ينبغي عدم استخدام ذلك المبدأ لتبرير استمرار وجود نزاع على السيادة طال أمده ينتهك السلامة الإقليمية للأرجنتين.

٣٣ - ومضى قائلاً إن بلده يرفض كل الإجراءات الأحادية الجانب التي تقوم بها المملكة المتحدة في جزر مالفيناس، والتي تنتهك قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد وتقوّض أي مسعى لإقامة حوارٍ بناءٍ مع الأرجنتين. وأعلن تأييد بلده لمطالبية الأرجنتين المشروعة بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بهذه الجزر.

قائلا إن من الواضح أن جزر مالديف وجزر مارشال الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية، بما في ذلك المناطق البحرية المحيطة بهذه الجزر هي ملك للأرجنتين، وأن مطالبتها المشروعة بالسيادة تدعمها الجغرافيا والتاريخ ومبادئ القانون الدولي. ومضى قائلا إن استيلاء المملكة المتحدة بالقوة على تلك الأراضي لا يعطيها أية حقوق مشروعة عليها.

٤٠ - وواصل حديثه قائلا إن المملكة المتحدة تجاهلت العشرات من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمسألة جزر مالديف، ولكن لم تفرض عليها جزاءات ولا عمليات حظر. وأضاف أنه يجب معاملة جميع الدول الأعضاء بالتساوي وينبغي أن يسود العدل. وأوضح أنه ينبغي عدم تشويه مفهوم تقرير المصير، حيث أن ذلك المبدأ وُجد لمحاربة الاستعمار لا لدعمه. واختتم حديثه قائلا إن من الحيوي أن توافق المملكة المتحدة على التفاوض مع الأرجنتين، التي هي على استعداد للدخول في حوار بحسن نية، وهي ترغب في ذلك.

٤١ - السيدة ريبالس دي شامورو (نيكاراغوا): قالت إن البيان الخاص المتعلق بجزر مالديف الذي اعتمد في مؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات لعام ٢٠١٢، أكد من جديد الحاجة إلى أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات في أسرع وقت ممكن. وأردفت قائلة إنه لا يوجد شك في ما يتعلق بسيادة الأرجنتين على جزر مالديف، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر سانديويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وأضافت أن عدم الاعتراف بهذه السيادة يكون بمثابة تأييد لانتهاك السلامة الإقليمية للأرجنتين. وجزر مالديف هي حالة واضحة من الاستلاب الاستعماري. وقالت إن وفد بلدها يدعو الأمين العام إلى تكثيف جهوده من أجل الاضطلاع بمهمة المساعي الحميدة الموكولة إليه.

يرفض فيه استفتاء عام ٢٠١٣ الذي أجرته المملكة المتحدة في جزر مالديف، لأنه لا يمكن للتأجيل أن يكون لها أثر ملزم على مطالبة الأرجنتين المشروعة.

٣٧ - السيد لاسو مندوسا (إكوادور): قال إن حكومة بلده تؤيد بقوة حقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالديف وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر وتحث حكومتها الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي نهائي في أسرع وقت ممكن. وأضاف أن الأرجنتين ليست بمفردها حيث أن قضيتها هي قضية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي كذلك قضية دولية.

٣٨ - وأردف قائلا إن استفتاء عام ٢٠١٣ لم يغير جوهر مسألة جزر مالديف وإن النتيجة لن تسوي النزاع على السيادة. وأشار إلى أن الجمعية العامة رفضت إدراج مبدأ تقرير المصير في حل النزاع، حيث أن سكان جزر مالديف مواطنون بريطانيون. ومضى قائلا إن وفد بلده يؤيد بقوة طلب وفد الأرجنتين المتعلق بمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام، وأضاف أنه يتعين على الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى اللجنة عن نتيجة جهوده وأية عراقيل تعترضه. وفي الأثناء، فإن أي استغلال من طرف واحد للموارد الطبيعية غير المتجددة في الجرف القاري للأرجنتين ينتهك قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، وأنه يتعين أيضا على المملكة المتحدة أن تمتنع عن القيام بتمارين عسكرية في المناطق المتنازع عليها.

٣٩ - السيد لورينتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حازمة لتسوية مسألة جزر مالديف، وإن القرارات التي اتخذت ينبغي أن تؤدي إلى نتائج ملموسة. واسترسل

الامتثال التام لالتزاماتها الدولية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو) والبروتوكول المرفق بها. واحتتم حديثه قائلًا إن وفد بلده يدعو طرفي النزاع إلى الامتناع عن القيام بأية أعمال يمكن أن تعرقل بدء المفاوضات.

٤٦ - السيدة ميغيل (سانت فنسنت وجزر غرينادين): قالت إن انعدام الإرادة السياسية للتفاوض بحسن نية هو السبب الأصلي لاستمرار التوترات العسكرية والدبلوماسية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة في ما يتعلق بنزاعهما القديم العهد حول السيادة على جزر مالفيناس. وأشارت إلى البيان الخاص المتعلق بجزر مالفيناس الذي اعتمدته جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية في آذار/مارس ٢٠١٣، والذي تؤيده حكومة بلدها دون تحفظات، فقالت إن بلدها مناهض للاستعمار بدون أي لبس ويؤيد جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الاستعمار، بالإضافة إلى حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير. وأوضحت أن الاستفتاء الذي أُجري في الجزر مناورة لصراف الانتباه لا أهمية لها حيث أن مسألة جزر مالفيناس لا تتعلق بإرادة سكان مستعمرين تحت سيطرة أجنبية؛ بل بمطالبات متنافسة بالسيادة على جزر تقع على مسافة قصيرة من ساحل الأرجنتين.

٤٧ - ومضت قائلة إن بإمكان المجتمع الدولي تسليط الضغوط اللازمة لضمان تسوية النزاع الذي طال أمده على جزر مالفيناس عن طريق مفاوضات مفيدة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع. واختتمت حديثها قائلة إن استمرار أنصاف التدابير والإعلانات الجوفاء لن يفعل سوى تقويض مصداقيته الجماعية والتزامه بعملية إنهاء الاستعمار.

٤٢ - وأضافت قائلة إن من المهم ملاحظة أن الأرجنتين كانت دائما على استعداد لاستئناف المفاوضات لإيجاد حل للنزاع. وقد اعترف جل المجتمع الدولي بذلك الموقف، وأيدته. وأوضحت أن وفد بلدها يرفض القرار الانفرادي وغير القانوني من جانب المملكة المتحدة بإجراء مناورات عسكرية في المنطقة واستغلالها للموارد الطبيعية الأرجنتينية المتجددة وغير المتجددة.

٤٣ - وأردفت قائلة إن الوقت قد حان لكي تختفي الجيوب الاستعمارية والإمبريالية في جزر مالفيناس وأن يعاد الإقليم إلى مالكة الحقيقي والشرعي، وهو الأمة الأرجنتينية. واختتمت حديثها قائلة إن نيكاراغوا تؤيد الأرجنتين تأييدا كاملا غير مشروط في الدفاع عن حقها المشروع في السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر سانديويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر، بما في ذلك الموارد الكامنة في باطن الأرض والموارد الطبيعية.

٤٤ - السيد وانغ من (الصين): قال إنه يتعين على حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات والدخول في حوار بناء من أجل إيجاد حل سلمي وعادل للنزاع على السيادة وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع. وأوضح أن مسألة جزر مالفيناس مسألة استعمارية قديمة العهد وأن بلده ما انفك يؤيد حقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس.

٤٥ - السيد اليشيف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده ما زال يعتقد أن النزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة ينبغي تسويته عن طريق مفاوضات ثنائية تستند إلى قرارات الجمعية العامة. وأردف قائلاً إن إضفاء الطابع العسكري على منطقة جنوب المحيط الأطلسي غير مقبول، كما ذكرت ذلك بلدان أمريكا اللاتينية، ويتعين على جميع الأطراف

جزر مالدينا، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر سانديويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وأوضح أن هذا الموقف يستند إلى معايير تاريخية وجغرافية وقانونية. فقد ورثت الأرجنتين جزر مالدينا عند حصولها على الاستقلال ومارست حقها في السيادة عليها منذ ذلك الحين فصاعداً إلى أن أدى عمل تم بالقوة من قبل دولة أجنبية إلى حرمانها من تلك الجزر في عام ١٨٣٣.

٥٢ - ومضى قائلاً إن الجمعية العامة، في قرارها ٩/٣٧، رجحت من الأمين العام أن يضطلع بمهمة جديدة للمساعدة الحميدة قصد مساعدة الطرفين على التوصل، في أقرب وقت، إلى حل سلمي للنزاع على السيادة في ما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالدينا). وأعرب عن أمل بلده في أن تستأنف الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات في أسرع وقت ممكن. وفي الأثناء، يتعين على كلا الطرفين الامتناع عن اتخاذ أي قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة.

٥٣ - السيد بريس غويتيريس (المراقب عن غواتيمالا): قال إن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، في بيانها بشأن مسألة جزر مالدينا، الذي اعتمد في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ أكدت من جديد ضرورة أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات في أسرع وقت ممكن، من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع على السيادة في ما يتعلق بجزر مالدينا.

٥٤ - وواصل حديثه قائلاً إن مسألة جزر مالدينا هي وضع استعماري خاص وفريد. وعندما احتلت المملكة المتحدة الجزر بالقوة وطردت السكان والسلطات وجلبت إليها في ما بعد سكانها تكون قد استعمرت منطقة وليس شعباً. لذلك فإن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على هذه الحالة. وقد أعلنت الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ (د-١٥)

٤٨ - السيد كامارا (سيراليون): قال إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعهدت، بموجب قرار الجمعية العامة ٦٣٧ (د-٧)، بتأييد مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب والدول واعترفت بحق تقرير المصير بوصفه شرطاً لا غنى عنه للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية. وأضاف أنه لا يوجد خلاف حول حق شعب جزر فوكلاند (مالدينا) في تقرير مصيره، وإخضاع شعوب لسيطرة أجنبية ينتهك حقها الأساسي في أن تقرر بحرية مركزها السياسي وأن تسعى إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذلك، ينبغي منح الأولوية القصوى لحقوق السكان ومصالحهم ورغباتهم في أية تسوية يجري التوصل إليها عن طريق التفاوض.

٤٩ - وذكر أن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لديها احتياجات وتوقعات وشواغل مختلفة، وأن على اللجنة إذن أن تتعامل معها على أساس كل حالة على حدة. وأضاف أن بلده يظل متمسكاً بالموقف الثابت الذي مفاده أن أي حل لا يحترم حق سكان الجزر في تقرير المصير لن يكون دائماً وأنه ينبغي إيجاد حل للمسألة بالتسوية السلمية التي يجري التوصل إليها عن طريق التفاوض. واختتم حديثه قائلاً إنه يتعين على اللجنة أن تقبل دعوة سكان الجزر إلى زيارتها من أجل تقييم الوضع على أرض الميدان.

٥٠ - السيد رومان - موربي (المراقب عن بيرو): تكلم باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية فقال إن إنهاء الاستعمار كان دوماً مسألة ذات أولوية بالنسبة للاتحاد، واستدرك قائلاً إن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على مسألة جزر مالدينا بسبب العوامل التاريخية والقانونية. وتلا نص البيان الخاص بشأن مسألة جزر مالدينا الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (A/67/728، المرفق).

٥١ - وتكلم بصفته ممثل بيرو فقال إن بلده يعترف منذ مدة بأن جمهورية الأرجنتين لها حق مشروع في السيادة على

واستدرك قائلًا إنه بالنظر إلى الوضع الاستعماري الخاص والفريد لجزر مالدينا، فإنه لا يمكن إدراج مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها في حل تلك المسألة، وأعرب عن أسفه لعدم استئناف المفاوضات بين البلدين المعنيين بالرغم من الموقف البناء لحكومة الأرجنتين، وأعرب عن أمل البرازيل في أن يحرز تقدم حقيقي نحو إيجاد حل سلمي.

٥٨ - السيد تيمرمان (المراقب عن الأرجنتين): قال إن مسألة جزر مالدينا تعكس أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة لمنع النزاعات المسلحة وتعزيز تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وطلب، وهو يضع ذلك في الاعتبار، إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن المطالبة بأن تقوم حكومة المملكة المتحدة فوراً بسحب غواصاتها النووية من جنوب المحيط الأطلسي، فهي تمثل تهديداً للبلدان المحبة للسلام في المنطقة، وتتناقض مع كل ما تروّج له الأمم المتحدة.

ورفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

أن أية محاولة تهدف إلى تفكيك الوحدة الوطنية ووحدة الأراضي جزئياً أو كلياً لأي بلد هي محاولة لا تتماشى مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٥٥ - السيد أوليبيري (المراقب عن كوستاريكا): أعرب عن تأييد بلده لحقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالدينا، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر سانديويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وقال إنه يتعين على حكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل سلمي نهائي للنزاع حول السيادة على مسألة جزر مالدينا وفقاً لقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ذات الصلة بهذا الموضوع. وذكر أن بلده قد أعرب عن تأييده للبيانات المعتمدة في امتديات شتى، دولية وإقليمية ومشاركة بين إقليميين والتي دعت الطرفين المعنيين إلى الدخول في حوار، بالإضافة إلى تأييده لموقف الأرجنتين، الذي يستند إلى القانون الدولي.

٥٦ - السيد ماشادو (المراقب عن البرازيل): أشار إلى أن عام ٢٠١٣ يصادف الذكرى السنوية المائة والثمانين لاحتلال المملكة المتحدة غير القانوني لجزر مالدينا وقال إنه يتعين على الأرجنتين والمملكة المتحدة تسوية مسألة ذلك الاحتلال غير القانوني بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع. وتلا نص البيان الخاص بشأن مسألة جزر مالدينا الذي اعتمده رؤساء الدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/67/729) الذي أعربوا فيه عن تأييدهم لموقف الأرجنتين.

٥٧ - ومضى قائلًا إن تقرير الشعوب لمصيرها مكرس في دستور البرازيل بوصفه أحد مبادئ سياستها الخارجية.